

## شاه إيران في اليوم الثاني بعد اتفاقية آذار عام 1970

أيوب بارزاني

25 كانون الثاني 2012

أعلنت بريطانيا في شهر كانون الثاني عام 1968 أنها ستسحب من منطقة الخليج الفارسي قبل نهاية عام 1971 . وهذا ما أثار موجة من المخاوف لدى دول الساحل على جانبي الخليج الفارسي. في هذه الوقت لم تكن هناك قوة عظمى أخرى مستعدة لملء الفراغ بعد رحيل القوات البريطانية.

فالولايات المتحدة كانت منهكمة في حرب فيتنام، وقد انتاب القلق مخططي مشاريع الأمن القومي الأمريكي المعنيين بالشرق الأوسط من حدوث فراغ بعد الانسحاب البريطاني من الخليج الفارسي . وقد بدت محاولة بريطانيا إيجاد اتحاد متماضٍ طويل الأمد بين دول الخليج أمراً لا يمكن البناء عليه بسبب تفشي الخلافات الحدودية المزمنة بين جميع هذه الدول بلا استثناء. وبدت القوة الإيرانية الصاعدة تحظى بالدعم الغربي.

الاتحاد السوفيتي كان يتبع بحذر سياسة لا تثير مخاوف الغرب فيما يخص تدفق إمدادات نفط الشرق الأوسط لتأمين حاجات الصناعات الغربية.

في مرحلة سيطرة النفوذ البريطاني في الخليج، بقيت مطامح الشاه نائمة، لكن بعد إعلان رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسن، قرار الانسحاب من الخليج قبل نهاية عام 1971 ، وتقلص النفوذ البريطاني في العالم. عادت أطماع الشاه التوسعية إلى الصدارة، وفي الواقع كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم أطماع الشاه في الخليج. وكان آل سعود من أنصار توأد أمريكا بعد رحيل البريطانيين من الخليج ولا يزال هذا التوجه مستمراً إلى اليوم في الأوساط الرسمية في الرياض.

وكان الشاه محمد رضا بهلوى أكثر تأهلاً لاتخاذ الخطوات العملية في مليء الفراغ اثر انسحاب القوات البريطانية، وقد أقفع الرئيس الأمريكي ريتشارد نكسون بأهمية دور إيران. وحسب "مشروع نكسون" إن إيران تقوم بدور حيوي بالنسبة للسياسة الأمريكية في الخليج الفارسي، خلال تزويد القوات الإيرانية بالأسلحة والتكنولوجيا الأمريكية الحديثة، وهذا ما أدى إلى نشوء علاقة قوية بين طهران وواشنطن، حيث تقوم القوات الإيرانية - نيابة عن الأمريكيان - بسد الفراغ الذي ستركه انسحاب القوات البريطانية.

وفي 12 آذار 1970 أي بيوم واحد بعد اتفاقية 11 آذار، وقبل موعد انسحاب القوات البريطانية بحوالي عام وتسعة أشهر من منطقة الخليج، أمر الشاه رئيس وزرائه (هويده) الاتصال بالسفير الأمريكي في طهران ، وبهذا الصدد يقول السفير الأمريكي أن هويده أخبره: "أن الشاه يريد أن يذكرني بما دار من حديث بيني وبين الشاه في 14 كانون الثاني بصدق التهديد السوفيتي - العراقي في الشرق الأوسط، وتماماً حسب ما عبر الشاه عن مخاوفه، فقد حقق السوفييت الخطوة الثانية من مشروعهم في إيجاد مقاطعة ذات حكم ذاتي...."

وفي نظر الشاه فإن الاتفاق العراقي الكوردي يشكل تطوراً خطيراً يزيد من تصاعد التهديد في منطقة الخليج وفي الجزيرة العربية، لأنها ستتمكن من تجنيد عشرين ألف جندي في منطقة الخليج، وتضاعف من المصادر المالية العراقية وقدراته لأغراض التخريب ضد دول الخليج الصغيرة، وأن الاتفاقية تأكيد على مدى رسوخ النفوذ السوفيتي في العراق<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الحركة التحررية الكوردية وصراع القوى الإقليمية والدولية 1958 – 1975 ، أيوب بارزاني. دار نشر حقوق المشرق – جنيف. 2011 . ص:

ليس من شك أن الشاه كان يهول المخاطر وهدفه هو الحصول على أكبر كمية ممكنة من السلاح الأمريكي المتتطور. وأراد الشاه أن يرسل رسالة واضحة للبيت الأبيض مفادها: "إن هذه التطورات جعلت من تقديم المساعدات العسكرية لتطوير جيشها أكثر أهمية من أي وقت مضى، لكي يكون لديها الحد الأدنى من قوة الردع الضرورية قبل انسحاب القوات البريطانية نهاية عام 1971. " وعبر الشاه عن أمله من "أن هذه التطورات ستؤدي بالولايات المتحدة إعادة النظر في توفير شروط مالية أقل كلفة للجانب الإيراني فيما يخص الفوائد. ".

وقد لمّح الشاه وذلك في حالة عدم أخذ وجهة نظر إيران في الاعتبار فيما يخص مشتريات السلاح الأمريكي، فإن الشاه قد يضطر إلى التوجه إلى "مصادر أخرى" غير الولايات المتحدة، وذلك بسبب الحاجة الملحة في تقوية قواته المسلحة قبل الانسحاب البريطاني من الخليج.

النقى الشاه في 18/3/1970 لمدة ساعتين تقريباً بالسفير الأمريكي في طهران، وحسب ما كتبه السفير: كان الشاه "في مزاج كئيب" وتساءل عدة مرات عن أسباب عدم مساعدته في الحصول على مزيد من القروض (من خلال النفط) لتمكين إيران شراء المعدات العسكرية الأمريكية لبناء جيشها التي يعتقد إنها ضرورية لصيانة السلام والاستقرار في منطقة الخليج . كما تناول "المشروع الكبير" السوفيتي في اختراق الجزيرة العربية والشرق الأوسط خلال العراق، وان النفوذ السوفيتي يتزايد باطراد في العراق وقد حصلت الأخيرة على أحد المقاتلات السوفيتية من نوع ميك ومساعدات لبناء القوة البحرية العراقية في الخليج كما إن القوة البحرية السوفيتية حصلت على امتيازات في ميناء البصرة

وكان الشاه مقتنعاً بأن صيانة أمن الخليج يتم عن طريق تعاون إيراني- سعودي ودول الخليج الصغير المعتمدة، وقال لطمانة الملك فيصل الذي كان قلقاً: " إن أمن إيران يمتد إلى البحر الأحمر كما أن أمن الدول العربية الخليجية يمتد إلى بحر الخزر". وقال الشاه للسفير الأمريكي: "إن التعاون الأمني بين دول الخليج لا معنى له إلا بامتلاك قوة عسكرية رادعة حقيقة " وتساءل الشاه : "من في المنطقة يستطيع توفير القوة العسكرية الرادعة في الخليج؟ باكستان؟ المملكة العربية السعودية؟ دول الخليج الصغيرة والضعيفة؟ الجواب بكل تأكيد هو بالنفي.". .

وكان الشاه يقارن ما لديه من القوة العسكرية بما هو في حوزة الدول العربية. ستة فرق عسكرية لدى إيران ونفس العدد من الفرق لدى العراق رغم التباين الهائل في عدد سكان البلدين. فقد كان يطلب شراء 14 سرب من طائرات F. 4 . أي 168 مقاتلة تسلم خلال 6 سنوات للجيش الإيراني بالتدريج. ومع ذلك كان يقول ومع هذا سيكون لدى إيران عدد أقل من المقاتلات مقارنة بالعراق، دون حساب ما لدى سوريا ومصر ودول عربية راديكالية أخرى من مقاتلات.

وكان الشاه يشدد على ان المشاكل في الخليج قد تنشأ من ضعف دول الخليج المعتمدة أو من الخطأ في الحسابات من جانب العرب الراديكاليين، إلا إذا كانت هناك قوة إيرانية رادعة. وحديثاً أخبر الشاه السفير السوفيتي أنه ليس لدى إيران نوايا عدوانية تجاه العراق لكن في حالة قيام العراق بخلق مشاكل لإيران في الخليج، فسننعقب العراق بشدة. وذكر الشاه انه من الأفضل مواجهتهم بهذه الطريقة، وأضاف : "ان السوفيت والعراقيين يجب أن يتتأكدوا أن التهديد بالردع حقيقي وقابل للتنفيذ. هذا سيكون رادع قوي ضد المتطرفين والمخربيين المعادين لأمن الدول الخليجية المعتمدة.

ورغم العراقي ومعارضة الكونغرس، التزم البيت الأبيض بتلبية مطالب الشاه، فقد كانت المصالح الأمريكية مع إيران جيوستراتيجية ومتعددة "المصلحة الرئيسية للولايات المتحدة في إيران مستمدّة من موقع إيران الاستراتيجي على الحدود السوفيتية وبالعرض على المسارات الجوية والاتصالات من أوروبا إلى جنوب آسيا والشرق الأقصى. لدينا مصلحة في الحفاظ على هذه الأرضي الإستراتيجية خارج سيطرة السوفيت، واستخدامه لأغراضنا الإستراتيجية الخاصة. لدينا أيضاً مصلحة في الحفاظ على علاقات وثيقة مع إيران التي تزداد قوتها وذلك للتأثير على السياسات الإيرانية في اتجاه تعزيز الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. لدينا أيضاً مصلحة تجارية

محددة ، في المقام الأول في مجال النفط، ولكن أيضا على نحو متزايد في المجالات الأخرى حيث ينمو الاقتصاد الإيراني باطراد."